

قانون رقم ١١٨ لسنة ٢٠٠٣  
بربط موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر  
للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٧٦٨٤٠٠٠ جنيه ( فقط وقده سبعمائة وستة وستون مليوناً وثمانائة وأربعون ألف جنيه ) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٣٠٢٣٩٠٠٠ جنيه ( فقط وقده ثلاثة واثنان مليوناً وثلاثمائة وتسعون ألف جنيه ) موزعة كالتالى :

- أجور بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٩١٣٩٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٧٢٨٩٠٠٠ جنيه ( فقط وقده مائتان واثنان وسبعين مليوناً وثمانائة وتسعون ألف جنيه ) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٢٩٥٠٠٠٠ جنيه ( فقط وقده تسعة وعشرون مليوناً وخمسمائة ألف جنيه ) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمبلغ ٤٦٤٤٥٠٠٠ جنيه ( فقط وقده أربعمائة وأربعة وستون مليوناً وأربعين ألف وخمسون ألف جنيه ) موزعة كالتالى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٣٣٣٥٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٣١١٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مبلغ ٤٦٤٤٥ جنيه (فقط وقدره أربعين ألف جنيه وستون مليوناً وأربعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة مبلغ ٤٣١١ جنيه منها مبلغ ١١٢٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات انتمانية مبلغ ٣٣٣٥ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء، بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ ربيع الآخر سنة ١٤٢٤ هـ

(الموافق ١٩ يونيو سنة ٢٠٠٢ م) .

حسني مبارك

كما في العدد ٢٠٠١

بيان		بيان
الاستخدامات الجارية:		بيان
الإيرادات الجارية والتحولات الجارية:		
إيرادات النشاط الجارى	١٣٥	١٣٢٧٦
إيرادات أخرى	١٠٥	٨٨٥
النفقات الجارية والتتحولات الجارية	٢٩١٣٩	١٩٤٧٦
جملة الإيرادات الجارية والتتحولات الجارية	٣٢٣٩	٣٨٦١٧
عجز العمليات الجارية	٢٩٥	٢٣٦
جملة الموارنة الجارية	٣٢٣٩	٣٥٢
عجز العمليات الجارية	٢٩٥	٢٣٦
جملة الموارنة الجارية	٣٢٣٩	٣٥٢
الإيرادات الرأسمالية:		
إيرادات رأسمالية متفرعة ( منها مبلغ ١١٣٤ )	١١٣٤	٢٧٣
استخدامات استثمارية	٣٣٣٠	٢٣٥٣
قرض وتسهيلات قصيرة كلها من بنك الاستثمار الروسي	١١٢	١١٢
جملة الإيرادات الرأسمالية	٣٣٥٣	٣٣٥٣
إجمالي الموارنة	٤١٩٥٩	٤١٩٥٩